

برلمانيون و اتفاقية بشأن الأسلحة النووية

ماريان هوبس، نائب رئيس الشبكة البرلمانية لنزع السلاح النووي ، و الوزير السابق لنزع السلاح
أليكسا ماكدونو، نائب رئيس الشبكة البرلمانية لنزع السلاح النووي، و الزعيم السابق للحزب الديمقراطي
الكندى الجديد

ألين وير، المنسق الدولي للشبكة البرلمانية لنزع السلاح النووي و الصانغ الأساسي لنموذج اتفاقية الأسلحة
النووية

الاتفاقية: 1- الطريقة التي يتم تنفيذ شيء بواسطتها . السلوك المقبول اجتماعياً.
2- اتفاق بين دولتين.

قاموس أوكسفورد الموجز ، الطبعة العاشرة

لقد اعتمد المجتمع الدولي الاتفاقات الدولية التي تحظر الأسلحة الكيميائية و البيولوجية، ومنع الدول غير المالكة من حيازة ، إمتلاك، أو استخدام الأسلحة النووية. هذه هي اتفاقية الأسلحة البيولوجية، اتفاقية الأسلحة الكيميائية، و اتفاقية قمع الارهاب النووي.

إن استخدام كلمة "اتفاقية" يعنى أن هناك أكثر من مجرد اتفاقات. هناك تدوين لمعايير دولية – مؤشر على المقبول و غير المقبول فى السلوك الدولي، ووضع آليات لتنفيذ تلك القاعدة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. لكن ماذا عن امتلاك، أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية من جانب دولة ما؟ الإرهاب تم تعريفه بأنه استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد المدنيين لأغراض سياسية. هل التهديد المستمر و إمكانية استخدام الأسلحة النووية من قبل دولة أقل إرهاباً من تلك الذى ترتكبه دولة غير مالكة لهذه الأسلحة؟

فى عام 1996، أكدت محكمة العدل الدولية أن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية من قبل أى أحد – سواء دول مالكة أو غير مالكة – يعتبر عملاً غير مشروعاً، وأنه ينبغى إزالة الأسلحة النووية. وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أطلقت قضية الأسلحة النووية فى محكمة العدل الدولية، إلى تطبيقها من خلال بدء مفاوضات تؤدى إلى التبريد بآبرام اتفاقية للأسلحة النووية. ولكن بعد مضى 12 عاماً، فإن الدول الكبرى المالكة للأسلحة النووية لا تزال تحتفظ بسياسات قوية لاستخدام و التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وترفض بدء مثل تلك المفاوضات.

إن قلقنا ليس فقط مع الدول المالكة للأسلحة النووية. إن أهمية وجود معيار – اتفاقية – هو أنه يتم تطبيقه عالمياً. وعندما يكون قوياً، فهو قوى للمجتمع، وعندما يكون ضعيفاً، فهو ضعيف للمجتمع. إن تآكل المعيار ضد الأسلحة النووية من جانب الدول المالكة قد حفز انتشارها. إن منطق الهند للانضمام إلى النادى النووى هو لمواجهة الحيازة المستمرة للأسلحة النووية من جانب الدول المالكة. وقد تبعها باكستان ، وكان منطق كوريا الشمالية هو حماية نفسها من الهجوم بواسطة الولايات المتحدة المسلحة بأسلحة نووية، ويمكن لإيران أن تحذو حذوها.

إن اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، من ناحية أخرى، من شأنها توحيد قاعدة غير نووية وتطبيق آليات من شأنها منع انتشار الأسلحة فضلاً عن تحقيق نزع السلاح النووي. لهذه الأسباب، هناك اهتمام متصاعد، ودعم متبادل من أجل إزالة الأسلحة النووية من خلال اتفاقية بشأنها. وقد أوصت اللجنة المرموقة لأسلحة الدمار الشامل أن تقبل الدول مبدأ أن الأسلحة النووية ينبغى حظرها، مثل الأسلحة البيولوجية و الكيميائية، واستكشاف الجوانب السياسية و القانونية و التقنية و الخيارات الإجرائية من أجل تحقيق ذلك فى غضون فترة زمنية معقولة.

الحاصلين على جائزة نوبل و إزالة الأسلحة النووية:

" إن الفشل فى التصدى للخطر النووى، وتعزيز ما هو موجود فى التزامات المعاهدة للعمل على إزالة الأسلحة النووية يقلل من فرص وجود أمن تعاونى. وجود عالم منقسم إلى دول تملك ولا تملك أسلحة نووية هو عالم مجزأ أو غير مستقر. وهذه حقيقة تؤكدنا التهديدات الحالية للانتشار النووى. فى مثل هذه البيئة، يفشل التعاون. ولهذا، فإن الأمم غير قادرة على التصدى بفاعلية للتهديدات الحقيقية من الفقر، والتدهور البيئى، ووقوع كارثة نووية."

إعلان روما للحاصلين على جائزة نوبل

19 نوفمبر / تشرين الثانى 2006

إن معاهدة لنزع السلاح النووي يمكن تحقيقها و الوصول إليها عن طريق تدابير حريصة، معقولة، و عملية. ينبغي تحديد المعايير، الاتفاق على التعريف، وضع الجداول الزمنية و الموافقة عليها، و الموافقة على متطلبات الشفافية.

لجنة أسلحة الدمار الشامل، التقرير النهائي 2006

إن مشروعات القرارات الداعية إلى إزالة الأسلحة النووية و/أو تحقيق اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، قد تم عرضها بواسطة أعضاء الشبكة البرلمانية لنزع السلاح النووي و اعتمدت في مجلس الشيوخ الأسترالي، البرلمان النيوزيلندي و الأوروبي، و Early Day Motions في مجلس العموم في المملكة المتحدة، و القرارات التي تم عرضها في الكونجرس الأمريكي (للمزيد من التفاصيل أنظر نشرة الشبكة البرلمانية رقم 18 ، 19 على الموقع الإلكتروني www.pnnd.org)

في يناير/ كانون الثاني 2007 ، انضم قائدان أمريكيين محافظين و هما جورج شولتز (وزير الخارجية في عهد رونالد ريغان)، و هنري كيسنجر (وزير الخارجية في عهد ريتشارد نيكسون) إلى المعتدلين وليام بيرى (وزير الدفاع في عهد بيل كلينتون) سام نوون (الرئيس السابق للجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ) في مقال تم نشره في صحيفة وول ستريت جورنال Wall Street Journal تطالب بوضع حد للردع النووي و القيادة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ومؤخراً، وعد مرشحا الحزب الديمقراطي باراك، أوباما و جون إدواردز بقيادة مبادرات للقضاء على الأسلحة النووية إذا أصبحا رؤساء.

على الرغم من ذلك، أحد الأسئلة هي ما إذا كانت اتفاقية بشأن الأسلحة النووية أمر يمكن تحقيقه عملياً أم هي مجرد حلم. للإجابة على هذا السؤال، قامت لجنة المحامين بشأن السياسة النووية في عام 1997 بضم مجموعة من المحامين و العلماء و الدبلوماسيين و خبراء نزع السلاح في محاولة لوضع مشروع نموذج لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب القانونية، و التقنية، و السياسية، و العناصر المطلوبة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

بعد تسعة أشهر، تم تعميم محاولتهم من جانب الأمم المتحدة كوثيقة A/C.1/52/7. وقد تم تقديم نموذج محدث لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية إلى مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عام 1997، وتم نشرها في كتاب (Securing Our Survival, The Case for a Nuclear Weapons Convention) "ضمان بقائنا: قضية اتفاقية الأسلحة النووية".

إن كتاب Securing Our Survival يصف ما، وكيف، ومن، ولماذا، ومتى بشأن اتفاقية للأسلحة النووية- ما هي؟ وكيف يتم تحقيقها، ولماذا هي ضرورية، ومن سوف تنطوي عليه، ومتى يمكننا توقع حدوثها.

وقد شاركت الشبكة البرلمانية لنزع السلاح النووي في رعاية إطلاق الكتاب في عدد من البرلمانات بما فيها أستراليا، كندا، و نيوزيلندا، مستقطبة الدعم من الزعماء من مختلف الأقطاب السياسية بما فيهم رؤساء الوزراء المحافظين السابقين مالكوم فريزر (أستراليا) و جيم بولجر (نيوزيلندا)، و الحاصلين على جائزة نوبل مثل مايريد ماجوير، و الممثل السامي للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح سيرجيو دوارتي، و قادة عسكريين مثل القائد السابق لقوات الأمم المتحدة في رواندا روميو دالبيير، برلمانيون و قادة المجتمع المدني مثل عمدة هيروشيما أكيبا.

برلمانيون و اتفاقية بشأن الأسلحة النووية:

وسط نداءات من جميع أنحاء العالم لإحراز تقدم جديد في نزع السلاح النووي في العالم، هذه الدراسة محدثاً لاتفاقية من أجل تحقيق هذا الهدف التاريخي. للبرلمانيين دوراً أساسياً في تعزيز هذا الهدف، من خلال جهود تعاونية حيادية، و حشد الدعم لنزع السلاح بين ناخبهم، وفي النهاية عملية التصديق على الاتفاقية. إن المستفيدين النهائيين من نزع السلاح النووي هم الناس، و كممثلهم، فإن البرلمانيين لديهم مصلحة فريدة في ضمان نجاحه. السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح.

وسوف تنشأ المزيد من الفرص لتعزيز اتفاقية بشأن الأسلحة النووية في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في مايو/ أيار 2008، الذي يقوم على ورقة عمل اتفاقية الأسلحة النووية و نموذج هذه الاتفاقية الذي تم تقديمه عام 2008 . وفي الدورة الثالثة و الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول عندما سيكون هناك تصويت مرة أخرى لبدء مفاوضات حول اتفاقية للأسلحة النووية، و يمكن للبرلمانيين في جميع أنحاء العالم تشجيع حكومتهم على دعم هاتين المبادرتين. للحصول على مزيد من المعلومات أنظر نشرة الشبكة البرلمانية رقم 18، 19 على الموقع الإلكتروني www.pnnd.org .